



الجمعية العمومية — الدورة الثانية والأربعون

الجلسة العامة

البند رقم ٨: بيانات وفود الدول الأعضاء

بيان الاتحاد الروسي

(ورقة مقدمة من الاتحاد الروسي)

سعادة رئيس الجمعية العمومية،

سعادة الأمين العام،

المندوبون الكرام، السيدات والسادة،

بالنيابة عن وفد الاتحاد الروسي، يسعدني أن أرحب بجميع المشاركين والمراقبين في الدورة الثانية والأربعين للجمعية العمومية لمنظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو)، وأعرب عن أملنا في أن تجري أعمالنا متحلياً بروح التفاهم والتعاون والدعم المشترك.

لقد دأب الاتحاد الروسي، بصفته عضواً في الإيكاو وطرفاً في اتفاقية الطيران المدني الدولي، على الدعم المستمر للتطور التكنولوجي المتنامي للطيران المدني الدولي بمشاركة جميع الدول الأعضاء في الإيكاو.

وروسيا، باعتبارها أكبر قوة في مجال الطيران وبما لها من تاريخ في الطيران المدني يعود إلى أكثر من مائة عام، قد أنشأت منظومة نقل جوي بها شبكة واسعة من الطرق الإقليمية والدولية. ويؤدي النقل الجوي دوراً رئيسياً في الربط بين مختلف أجزاء أراضي بلدنا، وهو يُعتبر، بالنسبة لبعض المناطق النائية في أقصى الشمال وسيبيريا والشرق الأقصى، الطريقة الوحيدة لضمان الانتقال عبر وسائل النقل.

ويجدر التذكير بأن مساحة المجال الجوي الخاضع لمراقبة الاتحاد الروسي تبلغ أكثر من ٢٦ مليون كيلومتر مربع، بما في ذلك ٩ ملايين كيلومتر مربع فوق المحيط المتجمد الشمالي، وتقع داخل حدود هذا المجال الجوي أقصر الطرق التي تربط بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية ببلدان جنوب شرق آسيا - مركز النمو الاقتصادي في العالم. وتخدم منظومة إدارة الحركة الجوية الموحدة للاتحاد الروسي ما يزيد عن ١,٥ مليون رحلة جوية سنوياً؛ حيث تدير حركة أكثر من ١٠٠٠ طائرة في ذات الوقت، ويعمل فيها حوالي ٢٧ ٠٠٠ موظف. وتشمل هذه المنظومة مركزاً رئيسياً و١٤ مركزاً إقليمياً، وتتعامل مع ٢١ دولة مجاورة، وتوفر خدمات الملاحة الجوية على ٩٢٨ خطاً جواً يبلغ طولها الإجمالي أكثر من ٨٧٠ ٠٠٠ كيلومتر.

^١ النص الروسي مقدّم من الاتحاد الروسي.

ومن بين ٢٢٥ مطاراً في الاتحاد الروسي، هناك ٨٢ مطاراً دولياً، وتنتقل شركات الطيران الروسية أكثر من ١١٠ ملايين مسافر سنوياً وتسير رحلات منتظمة إلى ٢٧ دولة حول العالم.

ويقترَب إنتاج عدد من طائرات الركاب للمسافات الطويلة والرحلات الإقليمية من الاكتمال. وخلال الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٤، تم تجديد ٣٥ مركزاً محورياً جوياً. كما يستمر تحديث المطارات في روسيا، وبحلول عام ٢٠٣٠، سيتم بناء أو تجديد ٧٥ مطاراً آخر، ٢٩ منها في الشرق الأقصى.

وبالرغم من التدابير التقييدية الأحادية الجانب التي فرضتها عدد من الدول الأعضاء في الإيكافو منتهكةً بذلك أحكام اتفاقية شيكاغو وقواعد القانون الدولي الأخرى، تواصل صناعة الطيران المدني الروسي تطويرها بنشاط، وتزيد شركات الطيران الروسية والأجنبية من حجم حركة الطيران وتوسع شبكات خطوطها، مما يدل على اهتمام الدول الأجنبية بالتعاون مع الاتحاد الروسي في مجال النقل الجوي.

إن الاتحاد الروسي منفتح تجاه الابتكار في مجال الطيران المدني، وهو يُدخل تكنولوجيات متقدمة في مجالات سلامة الطيران والملاحة الجوية وحماية الطيران المدني من أفعال التدخل غير المشروع والبحث والإنقاذ واعتماد معدات الطيران وتدريب العاملين في مجال الطيران. كما تنفذ روسيا بنجاح مشروعاً وطنياً بشأن نظم الطائرات غير المأهولة، يهدف إلى ضمان الاستقلال التكنولوجي وخلق أسواق جديدة لهذه النظم.

والاتحاد الروسي مقتنع بالأهمية الدائمة لأحكام ديباجة اتفاقية شيكاغو التي تنص على أن "تطور الطيران المدني الدولي مستقبلاً يمكن أن يساعد كثيراً على إيجاد وإبقاء الصداقة والتفاهم بين أمم العالم وشعوبه، بينما يمكن لإساءة استخدامه أن تشكل خطراً على الأمن العام". وفي هذا الصدد، فإن بلدنا مستعد للتعاون مع الأوساط الدولية للطيران حتى يمكن "للطيران المدني الدولي التطور على نحو آمن ومنظم، وتحقيق إنشاء خطوط دولية للنقل الجوي على أساس تكافؤ الفرص واستثمارها بطريقة اقتصادية وسليمة".

وبالتالي، منذ عام ٢٠١٢، يتيح الاتحاد الروسي استخدام نظام غلوناس الدولي للملاحة بالأقمار الصناعية مجاناً لأوساط الطيران العالمي. وعلاوة على ذلك، فقد تأكد من خلال تقييم الخصائص التشغيلية الحالية لهذا النظام أنه يتوافق تماماً مع القواعد والتوصيات الدولية للإيكافو من حيث الدقة والموثوقية.

ومنذ عام ٢٠١٨، يجري العمل في القسمين الروسي والصيني من الائتلاف الروسي الصيني، الذي عُيّن بوصفه المركز العالمي لمعلومات طقس الفضاء. وعلى نفس المنوال، يوفر هذا المركز أيضاً معلومات طقس الفضاء مجاناً لمستخدمي الطيران. ويتميز الاتحاد الروسي بشبكة تدريب عريضة وشاملة لتدريب المتخصصين في مجال الطيران، ويستفيد منها أيضاً العديد من البلدان النامية.

وتقريباً منذ إنشاء صندوق الإيكافو لسلامة الطيران (SAFE) في عام ٢٠١٠، دأبت روسيا على دفع مساهمات طوعية إلى الصندوق، مما يدل مرةً أخرى على التزام بلدنا بمواصلة تطوير التعاون الدولي لصالح سلامة الملاحة الجوية الدولية. كما أن الاتحاد الروسي هو أحد المساهمين الرئيسيين في الميزانية العادية للإيكافو، وهو أكبر مساهم بين الدول غير الأعضاء في مجلس المنظمة. وفي الوقت ذاته، تعرضت معالجة هذه المساهمات مؤخراً لعراقيل خطيرة بسبب التدابير التقييدية الأحادية الجانب غير المشروعة التي فرضها عدد من الدول في القطاع المصرفي.

ونظراً لدورها الرائد في مجال الطيران المدني الدولي، قرر الاتحاد الروسي الترشح لانتخابات مجلس الإيكافو للفترة الثلاثية القادمة، بهدف تقديم مساهمة أكبر في التنمية المستدامة لمنظومة النقل الجوي العالمية، وبالتعاون الكامل مع الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة وعلى أساس الاحترام المتبادل للمساواة في الفرص.

وكما هو معروف، احتفلنا في العام الماضي بالذكرى الثمانين لتوقيع اتفاقية شيكاغو، التي أصبحت الميثاق التأسيسي للإيكاو، المنظمة الحكومية الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. ولا يمكن لأحد أن ينكر أن الإيكاو قد تمكنت، طوال فترة عملها، من تحقيق إنجازات كبيرة في تعزيز سلامة وكفاءة الملاحة الجوية الدولية وتحقيق توحيد القواعد والمعايير والإجراءات المتعلقة بتشغيل الطيران المدني الدولي. وقد تجلّى الدور القيادي العالمي للمنظمة بشكل كامل في جهودها الحثيثة للحفاظ على الطيران الدولي وإعادة تأهيله خلال جائحة فيروس كورونا وبعدها.

بالإضافة إلى ذلك، استعادت صناعة الطيران الحيوية والاستدامة المفقودة خلال الجائحة بفضل العمل الموحد للدول المتعاقدة، التي تجمعت بفضل الإيكاو، وتكرست هذه الوحدة في إعلان المؤتمر الرفيع المستوى بشأن جائحة فيروس كورونا الذي عقدته الإيكاو في عام ٢٠٢١. ومما يثير الدهشة حقيقة أن أنشطة الإيكاو تواجه منذ عام ٢٠٢٢ تحدياً غير مسبوق يتسم بتأثير معاكس وسلبى للغاية على التطور الحالي للطيران المدني الدولي.

فبالرغم من الأهداف والغايات النبيلة التي حددها مؤسسو الإيكاو، يراقب الاتحاد الروسي حالياً بقلق بالغ وبأسى شديد الاتجاهات الخطيرة السائدة في أنشطة المنظمة تحت تأثير مجموعة معينة من الدول، والتي تهدد وجود المنظمة بصفقتها منتدئاً لأوساط الطيران الدولي يخدم مصالح تعزيز الصداقة والتفاهم المتبادل بين دول وشعوب العالم. فحالياً يجري التسييس ونشر سياسة "المعايير المزوجة" في عمل الهيئات التي تتكون منها الإيكاو، رغم أنها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تهدف، في المقام الأول، لأداء مهام فنية في مجال الطيران.

وللأسف، في ظل تشكيل مجموعة معينة من الدول الأغلبية الكبرى في الهيئات الرئيسية للإيكاو، فإن العديد من آليات عمل أنشطة المنظمة المنصوص عليها في اتفاقية شيكاغو، والتي تهدف أساساً إلى تعزيز التعاون بين الدول وحل الخلافات وإثبات الحقيقة، يتم استغلالها من قبل هذه المجموعة من الدول لمصالحها الانتهازية لمعاينة الدول غير المرؤسي عنها التي تنتهج سياسة مستقلة. ويتم تجاهل القواعد الإجرائية لهيئات المنظمة، ويُنتهك حق بعض الدول خلال الاجتماعات.

وتُستخدَم آليات مراقبة السلامة التابعة للإيكاو، والتي ينبغي أن تهدف في المقام الأول إلى تعزيز سلامة الطيران ومنع الحوادث، بغير تحرُّج لتلبية المصالح السياسية لمجموعة معينة من الدول.

وبالتالي، بالرغم من جميع الآليات والبرامج والقواعد والتوصيات الدولية الحالية والمبادئ التوجيهية والمواد الإرشادية الأخرى للمنظمة لضمان تطبيق تدابير سلامة الطيران على الصعيدين العالمي والإقليمي، تُفرض قيود مصطنعة على بعض الدول من خلال وصفها بأن لديها "شواغل بارزة في مجال السلامة" وفقاً للإيكاو (ما يُعرف بالاختصار الإنجليزي (SSC))، وذلك لاعتبارات سياسية بحتة، وهو ما يمثل شكلاً من أشكال الردع على أرض الواقع، ومن خلال محاولات إعاقة المنافسة الحرة والعادلة في سوق النقل الجوي العالمي. ويستند السياق السياسي المستتر لهذه الحالات إلى عدم إجراء أي عمليات تدقيق فعلية للسلامة في الدولة المعنية.

من الواضح أن ثمة عدم اكتراث بل وحتى ازدياد من جانب هيئات الإيكاو تجاه مصالح البلدان التي فرضت عليها مجموعات معينة من الدول تدابير تقييدية أحادية الجانب وغير مشروعة في مجال الطيران المدني. وبالرغم من أن تطبيق هذه التدابير التقييدية له تأثير سلبي واضح على أداء منظومة الطيران المدني الدولي بأكملها ويؤثر سلباً على البيئة ويقوض أسس خطة الملاحة الجوية العالمية للإيكاو ومفهوم الملاحة الجوية السلسة، فإن هيئات المنظمة لا تبذل أي جهد للتصدي لهذه التدابير.

ويعارض الاتحاد الروسي بشدة محاولات استخدام الإيكاو كمنصة دولية للضغط السياسي على البلدان التي تنتهج سياسة مستقلة، وكأداة لتشويه الأهداف والغايات الأساسية للمنظمة بشكل انتقائي تجاه الدول التي تُتخذ ضدها قرارات متحيزة أو تُفرض عليها عقوبات لأسباب سياسية بحتة.

ويقدم الاتحاد الروسي ورقات عمل بشأن هذه القضية الحساسة للغاية والراهنة، ونتوقع أن تحظى بدعم الجمعية العمومية لتقوية المنظمة وإعلاء شأن الأمن الدولي وضمان تنمية الشعوب.

ومن ناحية أخرى، يثير التناقض المستمر في خدمات اللغات في الإيكاو قلقاً بالغاً. فهناك حالات من التمييز اللغوي الصارخ، في انتهاك للمبدأ الأساسي للتعددية اللغوية، عندما لا تتوفر الخدمات اللغوية لعدد من الاجتماعات الدولية والندوات والحلقات الدراسية واجتماعات أفرقة الخبراء التابعة للإيكاو، ولا تُترجم العديد من الوثائق المهمة التي تناقش في هيئات المنظمة إلى جميع لغات العمل في المنظمة، بما في ذلك اللغة الروسية.

وفي الوقت نفسه، يستمر توسيع نطاق اختصاص المنظمة دون مبرر، ليشمل مسائل ثانوية لا علاقة لها بتطوير النقل الجوي بشكل آمن وفعال ومنظم. وفي ظل القيود المالية، لا يمكن لتوسيع نطاق اختصاصات منظمة طيران دولية على هذا النحو إلا أن يثير قلقاً بالغاً.

إننا نأمل بشدة أن تتمكن الإيكاو من القضاء على الاتجاهات السلبية المذكورة آنفاً في أنشطتها، لما فيه مصلحة أوساط الطيران الدولي بأكملها. وأتمنى مجدداً للمشاركين في الدورة الثانية والأربعين للجمعية العمومية للإيكاو عملاً فعالاً ومثمراً اسناداً إلى روح التفاهم المتبادل والتعاون.

شكراً على إصغانتكم.

— انتهى —